



المراجعة الإستراتيجية ودورها في تقليل مخاطر التوريق

(دراسة ميدانية على عينة من الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

Strategic audit and its role in reducing securitisation risks

(A field study on a sample of Sudanese companies listed on the Khartoum Stock Exchange)

الزين عبدالله بابكر²

جامعة النيلين كلية الدراسات العليا

bsheerlyla@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/02/10

ليلى بشير عبدالله¹

جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا

alroomi20220@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/18

Abstract :

This study aimed to analyse the role of strategic audit in reducing securitisation risks, focusing on the dimensions of functional structure audit and decision-making systems, in the context of Sudanese companies listed on the Khartoum Stock Exchange. The study used a descriptive analytical approach, where the primary data was collected through an electronic questionnaire distributed to a sample of 110 individuals specialising in the listed banking sector. The data was analysed using SPSS software. The results confirmed a strong positive and statistically significant relationship between both dimensions of strategic audit (job structure audit and decision-making systems audit) and securitisation risk reduction. In light of these results, the study recommended continuing to develop systematic job structure review procedures and establishing principles of transparency and objectivity in decision-making systems to enhance risk management effectiveness

Keywords : strategic audit, securitisation risk, organisational structure, decision-making systems, Khartoum Stock Exchange.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المراجعة الاستراتيجية في تقليل مخاطر التوريق، مع التركيز على بعدي مراجعة الهيكل الوظيفي ونظم اتخاذ القرارات، وذلك في سياق الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الأولية عبر استبانة إلكترونية موزعة على عينة قوامها (110) مفردة من المختصين في القطاع المصرفي المدرج. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS). وقد خلصت النتائج إلى تأكيد وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين كلا بعدي المراجعة الاستراتيجية (مراجعة الهيكل الوظيفي ومراجعة نظم اتخاذ القرارات) وتقليل مخاطر التوريق. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بالاستمرار في تطوير إجراءات مراجعة الهيكل الوظيفي بشكل منهجي، وترسيخ مبادئ الشفافية والموضوعية في نظم اتخاذ القرارات لتعزيز فعالية إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الاستراتيجية، مخاطر التوريق، الهيكل الوظيفي، نظم اتخاذ القرارات، سوق الخرطوم للأوراق المالية.

1. مقدمة:

تُعد المراجعة الإستراتيجية من المفاهيم الحيوية التي ظهرت نتيجة للتطورات الاقتصادية والإدارية المتسارعة التي شهدتها العالم منذ منتصف القرن العشرين، حيث بدأت الشركات تدرك أهمية التقييم المستمر لاستراتيجياتها لضمان قدرتها على التكيف مع التحولات في بيئة الأعمال. ومع تطور الفكر الإداري، بدأت المراجعة الإستراتيجية تأخذ بُعدًا أوسع يتجاوز مجرد تقييم الأداء إلى التأكد من مدى توافق الخطط والسياسات مع الأهداف طويلة المدى للشركة. ومن منظور تاريخي، ارتبط مفهوم المراجعة الإستراتيجية بظهور المدارس الإدارية التي تُعنى بتحليل البيئة الداخلية والخارجية، وتطوير استراتيجيات أكثر مرونة وديناميكية تُعزز من استدامة الشركات في بيئات تنافسية معقدة.

تُشير مخاطر التوريد إلى التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والشركات في إدارة وتحويل الأصول المالية إلى أوراق مالية قابلة للتداول. تاريخيًا، ارتبط ظهور هذه المخاطر بالتوسع في عمليات التوريد التي بدأت في الولايات المتحدة خلال سبعينيات القرن الماضي كوسيلة لتحويل القروض إلى أدوات استثمارية. ومع تطور الأسواق المالية، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بجودة الأصول المورقة، وشفافية العمليات، وقدرة الشركات على إدارة السيولة وتجنب التعثر. وبالتالي، فإن مفهوم مخاطر التوريد يتطور جنبًا إلى جنب مع نمو الأسواق المالية، حيث يشمل عوامل مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر السمعة، مما يجعل التوريد عملية محفوفة بالتحديات التي تتطلب إدارة فعالة.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المراجعة الإستراتيجية في تقليل مخاطر التوريد، من خلال تقييم مدى تأثير مراجعة الهيكل الوظيفي ونظم اتخاذ القرارات على الحد من التحديات المرتبطة بالتوريد. وتهدف الدراسة إلى تقديم إطار عملي يساهم في تحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالتوريد في الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

1.1 مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التحديات الكبيرة المرتبطة بمخاطر التوريد التي تواجه الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتي تؤثر سلبيًا على استقرارها المالي وأدائها الاستثماري. وتشير ممارسات السوق والتقارير الصادرة عن الجهات الرقابية، مثل بنك السودان المركزي، إلى وجود مخاطر متعددة، منها ارتفاع احتمالات التعثر نتيجة ضعف جودة الأصول المورقة، وانخفاض مستوى الشفافية في العمليات المرتبطة بالتوريد، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بإدارة

السيولة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار. وفي ضوء ذلك، يتمثل السؤال الرئيسي للدراسة في: "ما هو دور المراجعة الإستراتيجية في تقليل مخاطر التوريد في الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية؟" وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

1. ما مدى تأثير مراجعة الهيكل الوظيفي على تقليل مخاطر التوريد؟

2. ما دور مراجعة نظم اتخاذ القرارات في الحد من مخاطر التوريد؟

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم إسهام معرفي جديد حول العلاقة بين المراجعة الإستراتيجية وتقليل مخاطر التوريد، خاصة في سياق الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وتعمل الدراسة على سد الفجوة البحثية المتعلقة بنقص الدراسات التي تتناول هذا الموضوع بشكل تطبيقي في الأسواق الناشئة. كما أنها تعزز من الفهم الأكاديمي لكيفية استخدام أدوات المراجعة الإستراتيجية كآلية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتوريد وتحسين الأداء المالي للشركات. تتجلى الأهمية العملية للدراسة في تقديم توصيات قابلة للتطبيق للشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم، بما يساهم في تحسين أدائها المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالتوريد. كما تساهم الدراسة في تطوير آليات اتخاذ القرارات الإدارية وتحسين الهياكل الوظيفية، مما يساعد هذه الشركات على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها في بيئة عمل تتسم بالتغير السريع وعدم الاستقرار.

3.1 أهداف الدراسة:

1. تحديد العلاقة بين مراجعة الهيكل الوظيفي وتقليل مخاطر التوريد في الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

2. تحليل دور مراجعة نظم اتخاذ القرارات في الحد من مخاطر التوريد في هذه الشركات.

4.1 فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة الهيكل الوظيفي وتقليل مخاطر التوريد.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة نظم اتخاذ القرارات وتقليل مخاطر التوريد.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير العلاقة بين المراجعة الإستراتيجية وتقليل مخاطر التوريد. وقد تم جمع البيانات باستخدام استبانة إلكترونية صُممت خصيصًا لهذا الغرض، ووزعت على عينة من الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات وتفسير النتائج بما يتناسب مع أهداف الدراسة.

6.1 الدراسات السابقة:

1. صديقي: (2014) هدفت الدراسة إلى دراسة الأسباب المؤثرة في النظام الإداري بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومحاولة وضع أساس متين لتطبيق المراجعة الإستراتيجية فيها. توصلت الدراسة إلى أن التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية لم يكن كافيًا لتأهيلها، حيث لم يقترن بإستراتيجية شاملة لتأهيل الأنظمة التشغيلية والمعلوماتية، مما أدى إلى ضعف النظام الإداري في توليد معلومات ذات مصداقية. أوصت الدراسة برسم إستراتيجية لتأهيل الأنظمة الفرعية المختلفة، واعتماد مراجعة إستراتيجية تستند إلى معايير متفق عليها لتحسين الأداء الإداري.
2. حسان: (2016) هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية المراجعة الإستراتيجية في تقييم وتقويم أداء المؤسسات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الإستراتيجية تعد أسلوبًا فعالاً لتقديم تقييم متكامل للموقف الاستراتيجي للمؤسسة، حيث تساعد على تحسين الأداء الاستراتيجي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد. أوصت الدراسة بتطوير نوعية المنتجات، استغلال الطاقات الإنتاجية بشكل أمثل، واعتماد البحث والتطوير لتحسين جودة السلع والخدمات.
3. حسين: (2017) هدفت الدراسة إلى دراسة دور المراجعة الإستراتيجية ومدى تقييمها لفعالية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية بالسودان. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الإستراتيجية تقدم حلولاً واقعية لمعالجة الممارسات غير الضرورية في الوحدات الاقتصادية، لكنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي. أوصت الدراسة بإنشاء قسم خاص للمراجعة الإستراتيجية في الوحدات الاقتصادية لتحسين الأداء.
4. بابكر: (2021) هدفت الدراسة إلى قياس أثر تخفيض المشاكل المحاسبية لعمليات التوريد في العلاقة بين آليات المراجعة وتحقيق جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تكلفة القروض لضمان الأصول المالية يشكل تحديًا رئيسيًا، وأن استقلالية لجان

المراجعة وبذل العناية المهنية من المراجعين ساهمت في تحسين جودة التقارير المالية. أوصت الدراسة بوضع معايير لقياس وحل مشاكل المحاسبة عن التوريق لتحسين موثوقية التقارير المالية.

5. عبد القادر، و خليل:(2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من مخاطر التوريق في المصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريق. أوصت الدراسة بتفعيل دور المراجعة الداخلية وزيادة استقلالية لجان المراجعة لتحسين كفاءتها في الحد من مخاطر التوريق.

6. ریحان:(2025) : هدفت الدراسة إلى قياس أثر نشاط التوريق المصرفي على أداء شركات التوريق في السوق المصرية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي قوي بين عدد إصدارات سندات التوريق ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول وحقوق الملكية، فيما لم تظهر علاقة معنوية بين عدد الإصدارات وبعض المؤشرات الأخرى مثل القيمة الاقتصادية المضافة. أوصت الدراسة بتحسين عمليات التوريق لدعم الأداء المالي للشركات.

تتفرد دراسة الباحثان بالتركيز على العلاقة بين المراجعة الإستراتيجية وتقليل مخاطر التوريق، وهو موضوع حديث ومحدد لم يتم تناوله بشكل مباشر في الدراسات السابقة. على سبيل المثال، ركزت دراسة صديقي (2014) على تحسين الأنظمة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بينما ناقشت دراسة حسان (2016) فاعلية المراجعة الإستراتيجية في تقييم الأداء الاستراتيجي دون التطرق إلى مخاطر التوريق. في المقابل، ركزت دراسة حسين (2017) على الرقابة الداخلية دون اعتبار لمخاطر التوريق كعامل رئيسي. أما دراسة بابكر (2021)، فقد تناولت المشاكل المحاسبية لعمليات التوريق وجودة التقارير المالية، لكنها لم تتطرق إلى دور المراجعة الإستراتيجية. الدراسة الأكثر قرباً من دراسة الباحثان هي دراسة عبد القادر و خليل (2023)، حيث ناقشت دور الحوكمة في الحد من مخاطر التوريق، لكنها ركزت على الحوكمة وآلياتها وليس على المراجعة الإستراتيجية. وأخيراً، ركزت دراسة ریحان (2025) على التوريق المصرفي وأثره على الأداء المالي، دون تناول دور المراجعة الإستراتيجية في الحد من المخاطر.

تسد دراسة الباحثان الفجوة البحثية من خلال الربط بين المراجعة الإستراتيجية كآلية حديثة لتحسين الأداء وتقليل مخاطر التوريق في بيئة سودانية، مما يوفر إسهاماً علمياً وعملياً جديداً. كما

تتميز بتقديم إطار تطبيقي للشركات السودانية المدرجة في سوق الخرطوم، وهو ما يضيف بعداً عملياً للمجال البحثي.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الإطار النظري للمراجعة الاستراتيجية:

تُعرف المراجعة الاستراتيجية بأنها أداة مقارنة للمخططين الاستراتيجيين تهدف إلى تحديد وتشخيص الأسباب الكامنة وراء المشكلات في أنشطة المنظمة والتي تؤثر سلباً على أدائها الكلي، كما تساعد في تطوير حلول بديلة ملائمة لمعالجتها (إبراهيم، 1997، ص 8). وتمتاز هذه المراجعة بعدة خصائص جوهرية تجعل منها آلية حيوية للإدارة الاستراتيجية، حيث تساهم في معالجة نقاط الضعف والمشكلات طويلة المدى بشكل فعال، وتأخذ في الاعتبار العوامل الاستراتيجية الأساسية المحيطة بالمنظمة (يوسف، 2005، ص 25). كما أنها تتيح القدرة على تتبع نتائج الأنشطة والعمليات والأداء وتوفير المعلومات في الوقت الملائم، مما يساعد المديرين الاستراتيجيين في الكشف عن المشكلات ومواطن القصور التي يصعب اكتشافها في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، تضمن المراجعة الاستراتيجية عدم تعارض أهداف وخطط المنظمة مع قدراتها الاستراتيجية الحقيقية من خلال عمليات فحص وتقييم شاملة للبيئتين الداخلية والخارجية. وأخيراً، تتيح هذه المراجعة الفرصة للتأكد من مدى مواءمة الاستراتيجيات المعتمدة وانسجامها مع الأهداف الموضوعية في إطار البيئة التنافسية الديناميكية التي تعمل فيها المنظمة. (الستار ، وآخرون، 2024، ص ص 5-6)

2.2 الإطار النظري لمخاطر التوريد:

تُعرف المخاطر بوصفها حالة من اللايقين المصاحبة لنتائج القرارات المتخذة حيال موضوع معين (عبد الله، 1980، ص 12). وفي سياق التوريد، تتنوع هذه المخاطر لتشكل مجموعة معقدة من العوامل التي يتعين على المؤسسات المالية إدارتها. ومن أبرزها المخاطر الائتمانية، التي تتمثل في الخسائر الناجمة عن عجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية في المواعيد المتفق عليها (Hasan, 2002, p. 88). كما تبرز مخاطر الدول أو التحويل، المرتبطة بالظروف السياسية أو الاقتصادية في بلد المدين والتي قد تحول دون سداد ديونه (فهيم، 2004، ص 40). وتنشأ مخاطر السوق من التقلبات في متغيرات السوق كأسعار الفائدة وأسعار الصرف وقيم الأوراق المالية (حشاد، 2004، ص 52). في حين تأتي مخاطر التشغيل نتيجة قصور أو فشل العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأفراد أو بسبب أحداث خارجية (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2003، ص 75-82). بالإضافة إلى ذلك، تشمل المخاطر القانونية الاحتمال الناجم عن مخالفة القوانين أو التغييرات التشريعية المفاجئة التي

قد تعيق عمليات التوريد (النجار، 2009، ص 205). وأخيراً، تظهر مخاطر السمعة نتيجة فشل المؤسسة في تقديم خدمات موثوقة أو إنشاء شبكات آمنة، مما يؤثر سلباً على صورتها وثقة عملائها (Hasan, 2002, p. 111).

3.2 الأسس النظرية لدور المراجعة الاستراتيجية في تخفيض مخاطر التوريد:

تعتبر المراجعة الاستراتيجية أداة مهمة في إدارة المخاطر المرتبطة بعمليات التوريد، حيث تعمل على تعزيز فعالية العمليات المالية وتقليل الاحتمالات السلبية (غالي، 2013، ص 27). يبرز هذا الدور من خلال مساهمتها في تحسين بعدين رئيسيين. أولاً، تساهم مراجعة الهيكل الوظيفي كأحد أبعادها في تخفيض المخاطر من خلال تحسين توزيع المهام والمسؤوليات وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مما يخلق آليات رقابية فعالة ويحد من الأخطاء البشرية ويحسن التنسيق بين الأقسام المشاركة في التوريد (Mousa & Al-sendy, 2023, pp. 94-109). ثانياً، تلعب مراجعة نظم اتخاذ القرارات دوراً مهماً في ضمان أن تستند القرارات المالية إلى معلومات دقيقة وموثوقة، مما يقلل من المخاطر عبر تحسين تقييم الأصول والعوامل المؤثرة مثل ظروف السوق، ويعزز الشفافية والمساءلة (الفقى، 2020، ص 239-318؛ الكعكي والوردات، 2020، ص 1-25). كما تساهم مراجعة منظومة المخرجات في هذا الإطار من خلال تقييم النتائج المالية النهائية والتأكد من تحقيق الأهداف، مما يتيح اكتشاف الانحرافات مبكراً واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، ويعزز الشفافية ويحسن العمليات الداخلية (الفقى، 2020، ص 239-318؛ ناشد وعلي، 2022، ص 74-94). وبشكل عام، يمكن القول إن المراجعة الاستراتيجية، من خلال هذه الأبعاد المتكاملة، تشكل إطاراً استباقياً يُمكن المنظمات من تعزيز استقرار عمليات التوريد وتقليل مخاطرها المالية والتشغيلية بشكل منهجي.

يرى الباحثان أن للمراجعة الاستراتيجية تمثل دوراً تحويلياً في تخفيض مخاطر التوريد، يتجاوز كونه دوراً رقابياً تقليدياً ليكون بمثابة آلية استباقية لإعادة تصميم البنية التشغيلية والثقافة القرارية داخل المؤسسة. فهي لا تقتصر على كشف الانحرافات فحسب، بل تعمل على بناء منظومة متكاملة تتمثل في هيكل وظيفي واضح يحدد المسؤوليات بدقة ويقلل من فجوات التنفيذ، ونظم قرارات مؤسسية تستند إلى تحليل منهجي للمخاطر بدلاً من الاجتهادات الفردية. ومن وجهة نظرهما، فإن الجمع بين هذين البعدين يخلق بيئة داخلية مقاومة للمخاطر، حيث يصبح التوريد نشاطاً خاضعاً للمراقبة المستمرة والتقييم الاستراتيجي، مما يحد من المخاطر الائتمانية والتشغيلية ويعزز الشفافية والمساءلة، ويساهم في النهاية في تحقيق استقرار مالي أعمق وبناء ثقة مستدامة مع المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

3. الدراسة الميدانية:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في القطاع المصرفي المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية (بنك فيصل الإسلامي، بنك أم درمان الوطني، بنك الخرطوم) ممن لهم صلة مباشرة بالعمليات المالية والمحاسبية والرقابية، في حين تمثلت عينة الدراسة الميدانية في (110) مفردة تم اختيارها عشوائياً من هذا المجتمع، واشتملت على فئات مهنية متخصصة كالمحاسبين والمراجعين الداخليين والمديرين ورؤساء الأقسام، مما يضمن تمثيلاً مناسباً لآراء المختصين في القطاع المصرفي السوداني. الجدول (1) يوضح الاستبيانات التي تم استخدامها في التحليل كالاتي:

جدول (1) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعدادها بعد تعبئتها كاملة	110	91.7%
استبيانات لم يتم إعدادها	10	8.3%
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	0	0
إجمالي الاستبيانات الموزعة	120	100%

المصدر: إعداد الباحثان ، الدراسة الميدانية، 2026 م.

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 91.7% من الاستبيانات الموزعة وأن وهذا المعدل ممتاز. هذه النتائج تعزز من موثوقية البيانات التي تم جمعها وتساهم في تحقيق أهداف البحث بشكل فعال.

2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمت الدراسة منهجية إحصائية متكاملة لتحليل البيانات بدءاً من التحقق من الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي أظهر قيمة عالية تجاوزت الحد المقبول، مروراً بالأساليب الوصفية (كالتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري) لوصف خصائص العينة وتحليل اتجاهاتها، وانتهاءً بتطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة وقياس تأثير المراجعة الاستراتيجية في تقليل مخاطر التوريق، وذلك باستخدام برنامج (SPSS) مما يضمن معالجة علمية رصينة للبيانات تخدم أهداف البحث.

3.3 صدق وثبات الاستبانة :

تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة وفق منهجية علمية متكاملة، حيث تم ضمان الصدق الظاهري والمحتوى من خلال عرض الاستبانة على عشرة محكمين أكاديميين متخصصين من جامعات سودانية مرموقة، وأجريت التعديلات المقترحة، فيما تم قياس الثبات الداخلي باستخدام معامل ألفا

كرونباخ والذي أظهر قيمة عالية جداً لكل أبعاد المقياس ولمحاورة مجتمعة (كما هو موضح في الجدول رقم 2)، مما يؤكد تمتع الأداة بدرجة عالية من الاتساق والموثوقية، ويجعلها أداة قادرة على قياس متغيرات الدراسة (المراجعة الاستراتيجية وتقليل مخاطر التوريد) بشكل دقيق ويمكن الاعتماد على نتائجها في تحقيق أهداف البحث.

جدول (2) معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحاور	عدد العبارات	درجة الثبات	درجة المصدقية
المحور الأول: المراجعة الاستراتيجية			
البعد الأول: مراجعة الهيكل الوظيفي	7	.868	0.932
البعد الثاني: مراجعة نظم اتخاذ القرارات	6	.858	0.926
المحور الثاني: تقليل مخاطر التوريد	9	.940	0.97
جميع المحاور	22	.977	0.988

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الجدول (2) نتائج حساب معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لجميع محاور أداة الدراسة، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (22 عبارة) قيمة عالية جداً (0.977)، مما يشير إلى اتساق داخلي ممتاز ودرجة موثوقية عالية للاستبيان ككل. وعلى مستوى المحاور الفرعية، تجاوزت جميع قيم المعامل الحد الأدنى المقبول (0.70) بفارق كبير، حيث تراوحت بين (0.858) لمحور "مراجعة نظم اتخاذ القرارات" و (0.940) لمحور "تقليل مخاطر التوريد"، بينما سجل محور "مراجعة الهيكل الوظيفي" (0.868). تؤكد هذه النتائج أن أداة الدراسة تتمتع بمصدقية إحصائية قوية وثبات عالٍ يسمح بالاعتماد عليها في قياس متغيرات البحث المتمثلة في المراجعة الاستراتيجية ودورها في تقليل مخاطر التوريد بشكل علمي وموثوق.

4.3 تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية: التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

المراجعة الإستراتيجية ودورها في تقليل مخاطر التوريد

جدول (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص العلمي																
<table><tr><td>المحاسبة</td><td>51.80%</td></tr><tr><td>نظم المعلومات المحاسبية</td><td>10.90%</td></tr><tr><td>الدراسات المالية والمصرفية</td><td>10.90%</td></tr><tr><td>إدارة الأعمال</td><td>8.20%</td></tr><tr><td>الاقتصاد</td><td>3.60%</td></tr><tr><td>أخرى</td><td>14.50%</td></tr></table>	المحاسبة	51.80%	نظم المعلومات المحاسبية	10.90%	الدراسات المالية والمصرفية	10.90%	إدارة الأعمال	8.20%	الاقتصاد	3.60%	أخرى	14.50%	60.00% 50.00% 40.00% 30.00% 20.00% 10.00% 0.00%	المحاسبة		
	المحاسبة	51.80%														
	نظم المعلومات المحاسبية	10.90%														
	الدراسات المالية والمصرفية	10.90%														
	إدارة الأعمال	8.20%														
	الاقتصاد	3.60%														
أخرى	14.50%															
نظم المعلومات المحاسبية																
الدراسات المالية والمصرفية																
إدارة الأعمال																
الاقتصاد																
أخرى																
المؤهل العلمي																
<table><tr><td>بكالوريوس</td><td>31.80%</td></tr><tr><td>دبلوم عالي</td><td>10.00%</td></tr><tr><td>ماجستير</td><td>27.30%</td></tr><tr><td>دكتوراه</td><td>29.10%</td></tr><tr><td>أخرى</td><td>1.80%</td></tr></table>	بكالوريوس	31.80%	دبلوم عالي	10.00%	ماجستير	27.30%	دكتوراه	29.10%	أخرى	1.80%	40.00% 30.00% 20.00% 10.00% 0.00%	بكالوريوس				
	بكالوريوس	31.80%														
	دبلوم عالي	10.00%														
	ماجستير	27.30%														
	دكتوراه	29.10%														
أخرى	1.80%															
دبلوم عالي																
ماجستير																
دكتوراه																
أخرى																
المؤهل المهني																
<table><tr><td>زمالة المحاسبين القانونيين السودانية</td><td>80.00%</td></tr><tr><td>زمالة أخرى</td><td>7.30%</td></tr><tr><td>لا توجد زمالة</td><td>5.50%</td></tr><tr><td>زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية</td><td>5.50%</td></tr><tr><td>زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية</td><td>1.80%</td></tr></table>	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	80.00%	زمالة أخرى	7.30%	لا توجد زمالة	5.50%	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	5.50%	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1.80%	100.00% 80.00% 60.00% 40.00% 20.00% 0.00%	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية				
	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	80.00%														
	زمالة أخرى	7.30%														
	لا توجد زمالة	5.50%														
	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	5.50%														
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1.80%															
زمالة أخرى																
لا توجد زمالة																
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية																
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية																
المسمى الوظيفي																
<table><tr><td>محاسب</td><td>37.30%</td></tr><tr><td>مراجع داخلي</td><td>8.20%</td></tr><tr><td>مدير إدارة رئيس قسم</td><td>17.30%</td></tr><tr><td>مدير حسابات</td><td>2.70%</td></tr><tr><td>موظف موارد بشرية</td><td>1.80%</td></tr><tr><td>أخرى</td><td>29.10%</td></tr><tr><td>مراجع داخلي</td><td>3.60%</td></tr></table>	محاسب	37.30%	مراجع داخلي	8.20%	مدير إدارة رئيس قسم	17.30%	مدير حسابات	2.70%	موظف موارد بشرية	1.80%	أخرى	29.10%	مراجع داخلي	3.60%	40.00% 30.00% 20.00% 10.00% 0.00%	محاسب
	محاسب	37.30%														
	مراجع داخلي	8.20%														
	مدير إدارة رئيس قسم	17.30%														
	مدير حسابات	2.70%														
	موظف موارد بشرية	1.80%														
	أخرى	29.10%														
مراجع داخلي	3.60%															
مراجع داخلي																
مدير إدارة																
رئيس قسم																
مدير حسابات																
موظف موارد بشرية																
أخرى																
سنوات الخبرة																
<table><tr><td>أقل من 5 سنوات</td><td>32.70%</td></tr><tr><td>5 وأقل من 10 سنوات</td><td>26.40%</td></tr><tr><td>10 وأقل من 15 سنة</td><td>16.40%</td></tr><tr><td>15 وأقل من 20 سنة</td><td>17.30%</td></tr><tr><td>20 سنة فأكثر</td><td>7.30%</td></tr></table>	أقل من 5 سنوات	32.70%	5 وأقل من 10 سنوات	26.40%	10 وأقل من 15 سنة	16.40%	15 وأقل من 20 سنة	17.30%	20 سنة فأكثر	7.30%	40.00% 30.00% 20.00% 10.00% 0.00%	أقل من 5 سنوات				
	أقل من 5 سنوات	32.70%														
	5 وأقل من 10 سنوات	26.40%														
	10 وأقل من 15 سنة	16.40%														
	15 وأقل من 20 سنة	17.30%														
20 سنة فأكثر	7.30%															
5 وأقل من 10 سنوات																
10 وأقل من 15 سنة																
15 وأقل من 20 سنة																
20 سنة فأكثر																
%100.00	110	المجموع														

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026 م .

يُظهر الجدول (3) أن عينة الدراسة تتسم بخصائص نوعية تدعم موثوقية نتائجها؛ إذ يؤكد تركيز العينة على المتخصصين في المجال المالي-المحاسبي (70.9% من خلفيات محاسبية ومالية) مع

مستويات أكاديمية رفيعة (أكثر من 90% يحملون مؤهلاً جامعياً وأكثر من النصف دراسات عليا) وتنوع وظيفي (يشمل 25.5% في مناصب قيادية) وتوازن في الخبرات العملية بين القصيرة والطويلة، قدرة أفرادها على تقديم تحليل دقيق لدور المراجعة الاستراتيجية في تقليل مخاطر التوريد، مما يعزز مصداقية الرؤى المستخلصة من هذه الدراسة الميدانية في السياق السوداني.

5.3 الإحصاءات الوصفية لعبارات المحاور:

1.5.3 المحور الأول المراجعة الاستراتيجية

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
البعد الأول: مراجعة الهيكل الوظيفي				
1. تحديد المهام بوضوح داخل المؤسسة.	4.74	.51895	94.8	أوافق بشدة
2. تحسين توزيع المسؤوليات بين الموظفين.	4.59	.65379	91.8	أوافق بشدة
3. مراجعة الهيكل الوظيفي بشكل دوري.	4.34	.83805	86.8	أوافق بشدة
4. نغز التنسيق بين الأقسام المختلفة.	4.53	.76277	90.6	أوافق بشدة
5. تقليل الازدواجية في المهام.	4.3	.94384	86	أوافق بشدة
6. توضيح السلطات والصلاحيات.	4.58	.65500	91.6	أوافق بشدة
7. تطوير الهيكل الوظيفي ليتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.	4.62	.67704	92.4	أوافق بشدة
البعد الثاني: مراجعة نظم اتخاذ القرارات				
8. تحسين آليات اتخاذ القرارات.	4.56	.72349	91.2	أوافق بشدة
9. اتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة.	4.51	.76321	90.2	أوافق بشدة
10. تعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرارات.	4.47	.73832	89.4	أوافق بشدة
11. تقليل التحيز في القرارات المؤسسية.	4.35	.92455	87	أوافق بشدة
12. تطوير نظم تدعم قرارات الإدارة الفعالة.	4.46	.76239	89.2	أوافق بشدة
13. تقييم أثر القرارات على الأداء المالي.	4.26	.98314	85.2	أوافق بشدة
الاتجاه العام للمحور ككل	4.46	.58196	89.2	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يؤكد الجدول (4) على وجود إجماع قوي بين أفراد العينة حول أهمية ممارسات المراجعة الاستراتيجية، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (4.46) بانحراف معياري منخفض (0.58)، مما يعكس موافقة عالية واتساقاً في الآراء. وقد حظي بُعد مراجعة الهيكل الوظيفي بأعلى تأييد (وسط عام 4.53)، وتصدرت عبارة "تحديد المهام بوضوح" جميع العبارات بمتوسط (4.74)، مما يبرز التركيز على الوضوح التنظيمي كأولوية أساسية. وفي المقابل، سجلت العبارات المرتبطة بقياس الأثر المالي المباشر (مثل "تقييم أثر القرارات على الأداء المالي" بمتوسط 4.26) أدنى المتوسطات، مما يكشف عن فجوة بين الإيمان بالقيمة المؤسسة للمراجعة الاستراتيجية وبين القدرة على ربطها وتقييم نتائجها بمؤشرات أداء مالية قابلة للقياس، وهو ما يشير إلى حاجة الشركات إلى تطوير أدوات تقييم كمية أكثر تطوراً لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه المراجعة في السوق السوداني.

يستخلص الباحثان مما سبق أن هناك إجماعاً قوياً من العينة على القيمة الاستباقية والتحسينية للمراجعة الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بوضوح الهياكل والعمليات التنظيمية، بينما لوحظ وجود فجوة في الربط الكمي والتقييمي لأثر هذه الممارسات على الأداء المالي الملموس، مما يعكس حاجة لتطوير أدوات قياس ومؤشرات أداء متخصصة لتعميق فعالية المراجعة الاستراتيجية في الشركات السودانية المدرجة.

2.5.3 المحور الثاني: تقليل مخاطر التوريد

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
1. تحليل مخاطر التوريد بشكل دوري.	4.25	.81765	85	أوافق بشدة
2. مراجعة الأدوات المالية المستخدمة في التوريد.	4.34	.80454	86.8	أوافق بشدة
3. تعزيز الرقابة على العمليات المرتبطة بالتوريد.	4.37	.81115	87.4	أوافق بشدة
4. تطوير الإجراءات للحد من مخاطر التوريد.	4.44	.68439	88.8	أوافق بشدة
5. فهم تأثير التوريد على الأداء المالي.	4.4	.73197	88	أوافق بشدة
6. تقييم المخاطر الناتجة عن استخدام التوريد.	4.35	.73680	87	أوافق بشدة
7. تعزيز الكفاءة التشغيلية لتقليل مخاطر التوريد.	4.43	.75976	88.6	أوافق بشدة
8. تحسين السياسات المتعلقة بالتوريد.	4.26	.77433	85.2	أوافق بشدة
9. تطبيق أفضل الممارسات لإدارة مخاطر التوريد.	4.45	.69844	89	أوافق بشدة
الاتجاه العام للمحور ككل	4.37	.62444	87.4	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يوضح الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لمحور تقليل مخاطر التوريد بلغ (4.37) بانحراف معياري منخفض (0.62) ، مما يشير إلى وجود موافقة قوية ودرجة عالية من التجانس في آراء أفراد العينة تجاه أهمية وأبعاد إدارة هذه المخاطر المعقدة. تُظهر النتائج اتجاهاً إيجابياً واضحاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بين (4.25) و(4.45)، وجميعها تقع ضمن نطاق الموافقة القوية (أكبر من 4.0)، مع انحرافات معيارية متوسطة إلى منخفضة، مما يعكس إدراكاً مشتركاً بين المختصين في المجال المالي لأهمية هذا الموضوع.

سجلت عبارة "تطبيق أفضل الممارسات لإدارة مخاطر التوريد" أعلى متوسط حسابي بلغ (4.45)، مما يؤكد توجه العينة نحو تبني المعايير والمقاييس الدولية والإدارة الاحترافية المستندة إلى الأدلة العالمية. كما حظيت العبارات ذات الطابع التأسيسي والاستباقي، مثل "تطوير الإجراءات للحد من مخاطر التوريد (4.44) و" تعزيز الكفاءة التشغيلية لتقليل مخاطر التوريد (4.43) "، على متوسطات مرتفعة، مما يُبرز النهج الوقائي والشمولي في التعامل مع المخاطر. في المقابل، سجلت عبارة "تحليل مخاطر التوريد بشكل دوري" أدنى متوسط حسابي نسبي بلغ (4.25)، تليها عبارة "تحسين السياسات المتعلقة بالتوريد (4.26) "يشير هذا إلى أن الممارسة الفعلية للتحليل

الدوري والتطوير المستمر للسياسات قد تكون أقل من المستوى المثالي المأمول، على الرغم من الإقرار النظري بأهميتها.

يستخلص الباحثان أن أفراد العينة يدركون جيداً الحاجة الملحة لاعتماد منهجيات متطورة وإجراءات مؤسسية لإدارة مخاطر التوريد، مع التركيز على الجوانب العملية والرقابية. ومع ذلك، فإن النتائج تلمح إلى وجود فجوة بين التوجه نحو "أفضل الممارسات" النظرية وبين توطيد وتنفيذ آليات المتابعة الدورية والتطوير المستمر للسياسات على أرض الواقع. مما يعكس الحاجة إلى تعزيز الثقافة المؤسسية التي تجعل من تحليل المخاطر الدوري وتحديث السياسات إجراءً روتينياً ومنظماً، وليس مجرد رد فعل للأزمات، وذلك لضمان استدامة وفعالية أنظمة إدارة المخاطر في مواجهة تعقيدات أدوات التوريد المالية.

6.3 اختبار الفرضيات

1.6.3 اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة الهيكل الوظيفي وتقليل مخاطر التوريد.

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرين.

جدول (6) نتائج تحليل الانحدار للفرضية الأولى

نموذج الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
النموذج	.825a	.681	.678
التباين (ANOVA)	قيمة (F)		مستوى المعنوية (Sig.)
	230.706		.000b
معاملات الانحدار	قيمة المعامل (B)	قيمة (T)	مستوى المعنوية (Sig.)
الثابت	.105	.371	.711
مراجعة الهيكل الوظيفي	.941	15.189	.000

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

كشف تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول (6) عن وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين مراجعة الهيكل الوظيفي وتقليل مخاطر التوريد، حيث بلغ معامل الارتباط (0.825) مما يشير إلى علاقة موجبة وقوية للغاية. بينما بلغ معامل التحديد (0.681) مما يعني أن مراجعة الهيكل الوظيفي تفسر ما نسبته 68.1% من التباين في تقليل مخاطر التوريد. وأظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) دلالة إحصائية عالية عند مستوى (0.000) بقيمة (F = 230.706) كما أكدت معاملات الانحدار على أن معامل الثابت (0.105) لم يكن دالاً إحصائياً عند مستوى (0.711)، بينما كان معامل الانحدار لمراجعة الهيكل الوظيفي (0.941) دالاً إحصائياً عند مستوى (0.000) بقيمة (T = 15.189).

بناءً على هذه النتائج الإحصائية الدالة، يمكن قبول الفرضية الأولى التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية وقوية بين مراجعة الهيكل الوظيفي وتقليل مخاطر التوريد. تشير النتائج إلى أن تحسين وتطوير الهيكل الوظيفي (من خلال وضوح المهام والمسؤوليات والتنسيق) يساهم بشكل كبير وفعال في خفض مستوى مخاطر التوريد في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. 2.6.3 اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة نظم اتخاذ القرارات وتقليل مخاطر التوريد.

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرين.

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار للفرضية الثانية

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	نموذج الانحدار
.838a	.702	.699	النموذج
قيمة (F)		مستوى المعنوية (Sig.)	التباين (ANOVA)
254.105		.000b	
قيمة المعامل (B)	قيمة (T)	مستوى المعنوية (Sig.)	معاملات الانحدار
.672	2.870	.005	الثابت
.832	15.941	.000	مراجعة نظم اتخاذ القرارات

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

كشف تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول (7) عن وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين مراجعة نظم اتخاذ القرارات وتقليل مخاطر التوريد، حيث بلغ معامل الارتباط (0.838) مما يشير إلى علاقة موجبة وقوية للغاية. بينما بلغ معامل التحديد (0.702) مما يعني أن مراجعة نظم اتخاذ القرارات تفسر ما نسبته 70.2% من التباين في تقليل مخاطر التوريد. وأظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) دلالة إحصائية عالية عند مستوى (0.000) بقيمة (F = 254.105) كما أكدت معاملات الانحدار على أن معامل الثابت (0.672) كان دالاً إحصائياً عند مستوى (0.005)، وكان معامل الانحدار لمراجعة نظم اتخاذ القرارات (0.832) دالاً إحصائياً عند مستوى (0.000) بقيمة (T = 15.941).

بناءً على هذه النتائج الإحصائية الدالة، يمكن قبول الفرضية الثانية التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية وقوية بين مراجعة نظم اتخاذ القرارات وتقليل مخاطر التوريد. تشير النتائج إلى أن تحسين آليات اتخاذ القرارات (من خلال الشفافية، تقليل التحيز، والاعتماد على البيانات) يمثل دوراً مهماً وأكثر فاعلية في التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بأنشطة التوريد المالية المعقدة.

4. خاتمة

استهدفت الدراسة تحليل دور المراجعة الاستراتيجية في تقليل مخاطر التوريد، وتأسيساً على التحليل النظري والميداني، تبلور مخرجاتها في النتائج والتوصيات التالية التي تجسد إسهاماً عملياً في تعزيز حوكمة المخاطر المالية.

1.4 النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين مراجعة الهيكل الوظيفي وتقليل مخاطر التوريد في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

تتفق هذه النتيجة مع النتائج الأساسية لكل من دراسة صديقي (2014) وحسين (2017)، حيث أشارت الأولى إلى أن ضعف الأنظمة التشغيلية والمعلوماتية (التي تعد جزءاً من الهيكل الوظيفي) يقوض مصداقية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، بينما أكدت الثانية على أن المراجعة الاستراتيجية تقدم حلولاً واقعية لمعالجة الممارسات غير الضرورية في الوحدات الاقتصادية، وهو ما يتطلب بالضرورة هيكلاً وظيفياً واضحاً. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تتجاوز التأكيد العام على أهمية "تأهيل الأنظمة" لتحديد آلية محددة، حيث تربط بشكل قياسي مباشر بين كفاءة الهيكل الوظيفي المراجع وبين تخفيض مخاطر منتج مالي معقد (التوريد)، مما يمثل إضافة نوعية تربط بين الإصلاح الإداري الاستراتيجي وتحقيق أهداف مالية دقيقة لإدارة المخاطر، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذه الصراحة السببية في السياق السوداني.

2. أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين مراجعة نظم اتخاذ القرارات وتقليل مخاطر التوريد، في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

تدعم هذه النتيجة الاتجاه العام الذي أشارت إليه دراسة حسان (2016) حول فعالية المراجعة الاستراتيجية في تقديم تقييم متكامل لدعم الأداء، كما تتماشى مع نتائج دراسة بابكر (2021) وعبد القادر و خليل (2023) التي وجدت أن آليات المراجعة والحوكمة (مثل استقلالية اللجان والعناية المهنية) تعزز جودة التقارير وتحد من المخاطر. غير أن تميز نتيجة الدراسة الحالية يكمن في حصر وتعميق هذا الدور في نظم اتخاذ القرارات كقناة تنفيذ رئيسية، حيث تحول النقاش من مجرد التأكيد على أهمية المراجعة أو الحوكمة كأطر عامة، إلى إثبات كيف أن تحسين الجوهر العملي للقرارات، من خلال المراجعة الاستراتيجية بشكل حازماً فعالاً ضد مخاطر التوريد. وبذلك، تقدم

الدراسة تفسيراً ألياً (نظم القرارات) للنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، مع ربطها مباشرة بسياق التوريد، مما يوفر إضافة عملية للمدراء والباحثين على حد سواء حول نقطة الرافعة لإدارة هذه المخاطر.

2.4 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

1. الاستمرار في تطبيق وتطوير إجراءات مراجعة الهيكل الوظيفي بشكل منهجي لدعم استمرارية فعاليتها في إدارة المخاطر.
2. ترسيخ وتعزيز مبادئ الشفافية والموضوعية في نظم اتخاذ القرارات، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة في مجال إدارة المخاطر.

3.4 بحوث مستقبلية مقترحة

1. أثر التعلم الآلي في تحليل البيانات المالية على تقليل مخاطر التوريد في الشركات السودانية المدرجة.
2. دور نظم معلومات إدارة المخاطر المتكاملة (IRMS) في تقليل مخاطر التوريد: دراسة على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
5. قائمة المصادر والمراجع:

➤ الكتب:

- الخطيب، سمير. (2005). *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف للنشر.
- عبد الله، سلامة. (1980). *الخطر والتأمين* (الطبعة الثانية). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. (2007). *الإدارة الإستراتيجية لقياس الأداء المتوازن*. القاهرة، مصر: المكتبة العصرية.

➤ الرسائل الجامعية:

- شحاتة، دعاء عبد الفتاح. (2012). *دور المراجع الداخلي في مراجعة الإستراتيجية وانعكاسه على كفاءة وفعالية الأداء في منظمات الأعمال* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- حسن حسين، عبد المنعم. (2017). دور المراجعة الإستراتيجية في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية بالسودان (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، السودان.
- عبد الله عبد الله بابكر، أحمد. (2021). آليات المراجعة ودورها في الحد من المشاكل المحاسبية لعمليات التوريد لتحسين جودة التقارير المالية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، السودان.

➤ المقالات في مجلة علمية

- اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2003). قضايا ومواضيع الرقابة المصرفية. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- النجار، إخلاص باقر. (2009). قراءة في مفردات التوريد. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.
- حشاد، نبيل. (2004). إدارة المخاطر القانونية. مجلة اتحاد المصارف العربية، (286)، 50-58.
- فهمي، بسنت أحمد. (2004). اتفاق بازل 2 ركائز وأبعاد. مجلة اتحاد المصارف العربية، (280)، 38-45.
- Hasan, Maher. (2002). The significance of Basel 1 and Basel 2 for the future of Banking industry with special Emphasis on credit formation. *Union of Arab Banks*, (261), 85-115.
- صديقي، مسعود. (2014). دور المراجعة الإستراتيجية في التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الباحث، 7، 209-234.
- بوبعاية، حسان. (2016). فاعلية المراجعة الإستراتيجية في تقييم وتقويم أداء المؤسسات الاقتصادية. المجلة العلمية، 18، 181-194.
- عبد القادر، الأمين عمر، و خليل، عبد الرحمن عادل. (2023). الآليات المحاسبية للحكومة ودورها في الحد من مخاطر التوريد. مجلة مالية ومحاسبة الشركات، 3(1)، 85-105.
- ريحان، جمال الدين محمد حسن. (2025). أثر نشاط التوريد المصرفي على أداء شركات التوريد في السوق المصرية (دراسة تطبيقية). مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، 4(13)، 1091-1126. <https://doi.org/10.21608/rijcs.2025.323575.1177>

- الستار نافع, أ.د. وجيه عبد , عامر المطيري, مشعل. (2024). دور المراجعة الإستراتيجية في تحسين عمليات التغيير الاستراتيجي بالجمعيات التعاونية بدولة الكويت. *مجلة راية الدولية للعلوم التجارية* 3(10), 1-58. doi: 10.21608/rijcs.2024.272126.1073
- إبراهيم, أحمد علي. (1997). إستراتيجية المراجعة. *المجلة المصرية للدراسات والبحوث التجارية*, (1), 1-15.
- يوسف, أبوبكر محمد. (2005). إدارة المزايا التنافسية والدور التسييري والتأثيري للمراجعة الاستراتيجية "إطار مقترح". *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*, (1), 23-45.
- الكعكي, خديجة عدنان, و الوردات, يوسف علي. (2020). مدى ملائمة مخرجات نظم المحاسبة الإدارية لمتطلبات متخذي القرارات في القطاع المالي السعودي. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*, 39(2), 1-25.
- الفقى, رشا علي إبراهيم. (2020). استخدام التكامل بين نظام تكاليف النشاط المرتكز على الأداء وأسلوب محاسبة العميل لتدعيم دور المراجعة الإستراتيجية في ترشيد القرارات الإدارية – مع دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*, 2(2), 239-318.
- ناشد, قاسم حبيب, و علي, احمد ماهر محمد. (2022). تأثير تقنية التحليل الوظيفي في تخفيض التكاليف في ظل المدخل الاستراتيجي لإدارة التكلفة – دراسة استطلاعية في معمل إسمنت الكوفة. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*, 6(21), 74-94.
- Mousa, Oras Jirjees, & Al-sendy, Ali Malallah A. (2023). The Role of Information Technology Governance Organizational Structures in Reducing the Implicit Audit Risks in The Cloud Environment: A Proposed Model. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 18(60, 1), 94–109.
- المداخلات في المؤتمرات
- غالي, اشرف احمد محمد. (2013, ديسمبر). الانعكاسات الحوكمية لدور المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتعزيز أداء إدارة المخاطر بالمنشآت الصناعية: إطار مقترح. ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة "تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري", جامعة بني سويف, مصر.